الفصل الرابع

تحليل الخطاب النقدي[1]

توطئة: ما تحليل الخطاب النقدي؟

يمثل تحليل الخطاب النقدي نمطًا من بحوث الخطاب التحليلية التي تدرس – أساسًا– طرائق تنفيذ سوء توظيف السلطة واستمرارها ومقاومتها والهيمنة الاجتماعية وعدم المساواة بواسطة النّصّ والحديث في السّياق الاجتماعي والسياسي، ويتمكن محلّلو الخطاب النقدي في مثل هذا الحقل البحثي من اتّخاذ موقف يتحدّى السّلطة الاجتماعيّة المهيمِنة بوضوح، لكي يفهموا ويفضحوا عدم المساواة الاجتماعيّة ومن ثم يقاومونها.

إنّ مبادئ تحليل الخطاب النّقدي موجودة بالفعل في النظريّة النقديّة لمدرسة فرانكفورت قبل الحرب العالمية الثانيّة (*Agger* ١٩٩٢*b*؛ *Rasmussen* ١٩٩٦)، وبدأت تلك المبادئ التركيز على اللغة والخطاب فضلاً عن اندماجها مع "اللسانيات النقدية *Critical Linguistics*" (ومعظمها في المملكة المتحدّة وأستراليا) في نهاية السبعينيات (*Fowler* وآخرون ١٩٧٩، وراجع أيضًا *Mey* ١٩٨٥)، وهنالك عدد من نظائر تحليل الخطاب النقدي في

---

(١) أدين بالشّكر إلى الباحثة والكاتبة روث فوداك على الملاحظات التي قدّمتها لي فيما يخص هذا الموضوع، وإلى لورا باردو للمعلومات التي زوّدتني بها بشأن دراسات تحليل الخطاب النقدي التي أجريت في أميركا اللاتينية.

التّطورات "النقديّة" في علم اللغة الاجتماعي، وعلم النفس، والعلوم الاجتماعية، التي يرجع بعضها إلى بداية السبعينيات (*Birnbaum* ١٩٧١؛ *Calhoun* ١٩٩٥؛ *Fay* ١٩٨٧؛ *Fox* و *Prilleltensky* ١٩٩٧؛ *Hymes* ١٩٧٢؛ *Ibanez* و *Íñiguez* ١٩٩٧؛ *Singh* ١٩٩٦؛ *Thomas* ١٩٩٣؛ *Turkel* ١٩٩٦؛ *Wodak* ١٩٩٦)، وكما هو الحال في التخصّصات الأخرى، يمكن النّظر إلى تحليل الخطاب النقدي على أنه ردّة فعل ضدّ النّماذج "الاجتماعيّة" أو "غير النقدية" السائدة في الستينيات والسبعينيات.

ولا يُعدّ تحليل الخطاب النقدي اتّجاهًا ومدرسة أو تخصصًا إلى جانب "المقاربات" العديدة في دراسات الخطاب، بل يرمي إلى تقديم "وسيلة" أو "منظور" مختلف في وضع التنظير والتحليل والتطبيق في الحقل برمّته، فقد نجد منظورًا أكثر أو أقل أهمية في المجالات المختلفة كالتداولية، وتحليل المحادثات، وتحليل السّرد، والبلاغة، والأسلوبية، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم وصف الأصول العِرقية (الإثنوغرافيا)، وتحليل وسائل الإعلام وغيرها.

ومن المهم لمحلّلي الخطاب النقدي أن يكونوا على وعي جلي بدورهم في المجتمع، ويُعدّ تحليل الخطاب النقدي جزءًا من تقاليد الليبرالية المعاصرة التي ترفض احتماليّة وجود علم "خال من الانحياز لقيم ما *value- free science*"، وبدلاً من ذلك، نجد أنّ تحليل الخطاب النقدي يتبنى فكرة أن العلم جزء من البنية الاجتماعية ويتأثر بها، وإنه يُنتج في إطار من التفاعل الاجتماعيّ، وبدلاً من إنكار العلاقة المتبادلة بين قوى العلوم والمجتمع أو تجاهلها، يحافظ تحليل الخطاب النقدي على مثل هذه العلاقات ويُبقي عليها، وينادي بدراستها واعتمادها أيضًا، وأن تستند الممارسات العلمية على

مثل هذه الرؤى النافذة، ويُعدّ تأمل دور العلماء والباحثين في المجتمع ونظام الدولة جزءًا طبيعيًا في الكيان التحليلي للخطاب، وقد يعني هذا أنّ محلّلي الخطاب يجرون البحوث بالتضامن والتّعاون مع المجموعات المهيمَن عليها.

ويحتاج البحث النقدي عن الخطاب إلى عدد من المتطلبات حتى يحقّق أهدافه على نحوٍ فعّال، تتمثل فيما يأتي:

- يجب أن يكون بحث تحليل الخطاب النقدي "أفضل" من البحوث الأخرى من أجل أن يكون مقبولاً، كما هو الحال عادة في تقاليد البحوث الهامشية.
- يجب أن يركّز -أوّلاً- على المشكلات الاجتماعيّة والقضايا السياسية، بدلاً من التّركيز على النماذج والموضات الرّاهنة.
- التّحليل النقدي الذي يتسم بالكفاية على المستوى التجريبي للمشكلات الاجتماعيّة هو عادة متعدّد التّخصصات.
- بدلاً من مجرّد وصف بنى الخطاب، يجب شرحها وفقًا لخواص التّفاعل الاجتماعيّ والبنية الاجتماعيّة.
- وبنحوٍ أكثر تحديدًا، يجب أن يركّز تحليل الخطاب النقديّ على السبل التي تنتهجها بنى الخطاب في تفعيل علاقات السلطة والهيمنة في المجتمع وتنفيذها وتأكيدها واستمرارها أو تحدّيها أو إضفاء الشرعية عليها.

ويلخّص كلّ من فيركلو ووداك (١٩٩٧: ٢٧١-٨٠، *Wodak* & *Fairclough*) المبادئ الرئيسة لتحليل الخطاب النقدي على النّحو الآتي:

١. يتناول تحليل الخطاب النقدي المشكلات الاجتماعيّة.

٢. تكون علاقات السلطة خطابية.

٣. يمثل الخطاب المجتمع والثقافة.

٤. يفعّل الخطاب عملاً أيديولوجيًا.

٥. يكون الخطاب تاريخيًا.

٦. تكون العلاقة بين النّصّ والمجتمع علاقة توسطية.

٧. يكون تحليل الخطاب تأويليًا وشارحًا.

٨. الخطاب هو نمط من أنماط الفعل الاجتماعي.

لقد نُوقشت بعض هذه المبادئ فيما سبق، ويحتاج بعضها الآخر إلى التّحليـــل النّظـــري المنهجيّ، وهنا سنقوم بتقديم بعض منها لتكون قاعدة أكثر أو أقلّ عمومية للمبادئ الرئيسة في تحليل الخطاب النقدي (لمزيد من التفصيل بشأن أهداف دراسات الخطاب واللغة النقدية، راجع، على سبيل المثال، ***Coulthard*** و ***Caldas-Coulthard*** ١٩٩٦؛ ***Fairclough*** ١٩٩٢*a*، ١٩٩٥*a*؛ ***Fairclough*** و ***Wodak*** ١٩٩٧؛ ***Fowler*** وآخرين ١٩٧٩؛ ***van Dijk*** ١٩٩٣*b*).

الأطر المفاهيمية والنظريّة

بما أنّ تحليل الخطاب النقدي لا يمثل اتّجاهًا محدّدًا من البحوث، فهو لا يتملك إطارًا نظريًا موحدًا، وفي إطار الأهداف المذكورة آنفًا، هناك أنواع عديدة من تحليل الخطاب النقدي، وهذه قد تكون مختلفة تمامًا نظريًا وتحليليًا،

ويختلف تحليل المحادثة النقديّ كثيرًا عن تحليل التقارير الإخباريّة في الصّحافة أو الدّروس والتّدريس في المدرسة، ونظرًا إلى المنظور المشترك والأهداف العامّة لتحليل الخطاب النقدي، فقد نجد – أيضًا – أنّ الأطر المفاهيمية النّظريّة الشّاملة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ككلّ، وكما بيّنا آنفًا، فإنّ معظم أنواع تحليل الخطاب النّقديّ تطرح أسئلة عن الطّريقة التي يتمّ بها استخدام بنى الخطاب في إعادة إنتاج الهيمنة الاجتماعية، سواء أكانت جزءًا من محادثة أم تقريرًا صحفيًّا أم من ميادين وسياقات أخرى، وهكذا فإن قائمة المفاهيم شائعة الاستخدام لدى كثير من باحثي تحليل الخطاب النقدي تشمل مفاهيم مثل "القوة"، و"الهيمنة"، و"السيطرة"، و"الأيديلوجيا"، و"الطبقة"، و"الجنس"، و"العرق"، و"التمييز"، و"المصالح"، و"إعادة الإنتاج"، و"المؤسسات"، و"البنية الاجتماعية"، و"النظام الاجتماعي"، فضلاً عن كثير من المفاهيم التحليليّة الخطابية الأخرى[1].

---

(١) لم يكن مفاجئًا أنّ بحوث تحليل الخطاب النقدي غالبًا ما تشير إلى روّاد الفلاسفة الاجتماعيين وعلماء الاجتماع في عصرنا عند التنظير لهذه المفاهيم الأساسيّة أو غيرها؛ لذلك كانت الإشارة إلى علماء مدرسة فرانكفورت وباحثيها ودراسات هابرماس (***Habermas***– عن الشرعية ومقاربته لخطاب العرف والديمقراطية) – بطبيعة الحال– شائعة في التحليل النقدي، وبالمقابل يشير عدد من الدّراسات النّقديّة إلى الفيلسوف فوكوه (***Foucault***) عندما تناول مفاهيم مثل السلطة والسيطرة والهيمنة والانضباط أو غيرها من المفاهيم الفلسفية لـ"أنظمة الخطاب"، وفي الآونة الأخيرة، كانت كثير من دراسات بورديو (***Bourdieu***) عن اللغة والثّقافة والمجتمع مؤثرة بنحو متزايد، كمفهومه لـ"***habitus***"، ومن وجهة نظر اجتماعية أخرى، لم تحظَ نظرية غيدنز (***Giddens***) البنيوية بالاهتمام الكبير، وينبغي أن يؤخذ بالحسبان هنا – بالرغم من أنّ عددًا من هؤلاء الفلاسفة وعلماء الاجتماع يعتمدون مفاهيم اللغة والخطاب كثيرًا– فإنهم نادرًا ما يشاركون في تحليل خطاب منهجي بنحو واضح، وفي الواقع ينبغي على باحثي الخطاب النقدي اعتماد الأفكار الفلسفية أو الاجتماعية بشأن اللغة والخطاب التي لم تُدرس في تحليل الخطاب واللغة المعاصرة، وبدلاً من ذلك تتعلق الدراسة المذكورة – أساسًا– بتوظيف الأفكار الأساسية بشأن النظام الاجتماعي، ومن ثم الاستعارة والمجاز لتحليل الخطاب النقدي.

وسنركّز في هذا الفصل على عدد من هذه المفاهيم الأساسية، ومن ثم نضع إطارًا نظريًّا يربط بين الخطاب، والإدراك، والمجتمع نقديًّا.

الكليّة مقابل الجزئية

ينتمي توظيف اللغة والخطاب، والتفاعل اللفظي، والتواصل، إلى المستوى الجزئي للنظام الاجتماعيّ في حين تنتمي السّلطة والهيمنة وعدم المساواة بين الفئات أو المجموعات الاجتماعية عادة إلى المستوى الكلي للتحليل، وهذا يعني أنّ تحليل الخطاب النقدي يجب أن يملأ "الفجوة" المعروفة بين المقاربة الجزئية والمقاربة الكلية، وبالتأكيد تمثّل هذه الفجوة – بحدّ ذاتها– بناءً اجتماعيا (*Alexander* وآخرون، ١٩٨٧؛ *Knorr-Cetina* و*Cicourel*، ١٩٨١)، ويمثّل المستويان الكلّي والجزئي أنموذجًا متوحّدًا في التجربة والتفاعل اليومي، فعلى سبيل المثال، يُعدّ الخطاب العنصري في البرلمان خطابًا على المستوى الجزئي للتفاعل الاجتماعي لحالة معيّنة في المناظرة، ولكن في الوقت نفسه، قد يُفعّل تشريعًا ما، أو يكون جزءًا من إعادة إنتاج العنصريّة في المجتمع على المستوى الكلّي.

وهناك عدّة طرائق في تحليل هذه المستويات وربطها، لكي نحصل على تحليل نقدي موحّد:

١. الأفراد – المجموعات: يشترك أصحاب اللغة في الخطاب كأفراد من (عدّة) فئات اجتماعية ومنظمات ومؤسسات، وبخلاف ذلك قد تتصرف المجموعات "بواسطة" أفرادها.

٢. الأفعال- العمليات: تتضمن الأفعال الاجتماعية للفرد الفاعل أجزاءً من أفعال المجموعة الاجتماعية وعملياتها، مثل التّشريع، وصنع الأخبار، أو استمرار العنصريّة.

٣. السّياق- البنية الاجتماعية: تُعدّ مواقف التّفاعل الخطابية جزءًا أو مكوّنًا أساسيًّا للبنية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يكون المؤتمر الصحفي ممارسة أنموذجية للمنظمات والمؤسسات الإعلامية، وبذلك، يرتبط السّياق "المحليّ" ارتباطًا وثيقًا بالسّياق "العالمي"، وكلاهما - على حدٍّ سواء- يحدّدان مسار الخطاب.

٤. الإدراك الشّخصي والاجتماعي: يتمتّع أصحاب اللغة بوصفهم ممثلين اجتماعيين بالإدراك الشّخصي والاجتماعي على حدٍّ سواء، كما هو الحال مع الذكريات والمعارف والآراء الشخصية، فضلاً عن تلك المشتركة مع أفراد المجموعة أو الثقافة ككلّ، ويؤثّر نوعا الإدراك في تفاعل الأفراد وخطابهم، في حين تتحكّم "التمثيلات الاجتماعية" المشتركة في أفعال المجموعة.

السلطة بوصفها سيطرة

تُعدّ السلطة - وتحديدًا "السلطة الاجتماعية" للجماعات أو المؤسسات - المفهومَ المركزي في معظم الأعمال النقديّة في الخطاب، وهنا يمكننا تلخيص المعنى الاجتماعي والفلسفي المعقّد للسلطة الاجتماعية، بالقول: إن "السلطة تُعرَّف وفقًا لقدرتها على السيطرة"، فقد تمتلك المجموعة كثيرًا أو قليلاً

من السلطة إذا كانت قادرة على السيطرة (كثيرًا أو قليلاً) على عقول (أفراد) المجموعات الأخرى وأفعالهم، وهذه القدرة تتطلّب وجود قاعدة قويّة للمنفذ التفضيلي إلى الموارد الاجتماعية النادرة، كالقوّة، والمال، والمكانة، والشّهرة، والمعرفة، والمعلومات، و"الثقافة"، أو - في الواقع - شتى أنماط الخطاب العام والاتّصالات (للمزيد عن موضوع القوة والسلطة، راجع، ***Lukes***، ١٩٨٦؛ ***Wrong***، ١٩٧٩).

ويمكن التّمييز بين *أنواع السّلطة* المختلفة وفقًا للموارد المختلفة المعتمدة لممارسة مثل هذه السلطة: تستند السلطة القسرية إلى الجيش، وسلطة عنف الرّجال إلى القوّة الجسديّة، وسلطة الأغنياء إلى أموالهم، ومن الممكن أن تعتمد سلطة الآباء، والأساتذة، أو الصّحفيين الإقناعية على المعرفة والمعلومات، أو على نفوذهم، ونلحظ - أيضًا - أنّ السلطة نادرًا ما تكون مطلقة؛ فقد تسيطر مجموعة على المجموعات الأخرى بصورة كبيرة أو قليلة، أو تسيطر عليها في حالات أو مجالات اجتماعية معيّنة فحسب، وفي المقابل، قد تقاوم - بنحوٍ أو بآخر- الجماعات التي تهيمن عليها هذه السلطة، أو قد تتسامح معها، وتتغاضى عن مساوئها، أو تقبل بشرعيتها، أو تعدّها شيئًا "طبيعيًا".

وقد تندمج سلطة المجموعات المهيمِنة مع القوانين والقواعد والأعراف والعادات وحتى مع إجماع الرّأي العام تمامًا، وبذلك تأخذ نمطًا مما سمّاه غرامشي بـ"الهيمنة" (***Gramsci***، ١٩٧١)، وتُعدّ الهيمنة الطبقية والتحيّز لنوع الجنس والعنصرية أمثلة مميزة لأنماط الهيمنة، ونلحظ - أيضًا - أنّ أفراد المجموعة المهيمِنة لا يمارسون سوء توظيف السلطة بوضوح دائمًا، فيمكن

تنفيذ السلطة عن طريق الأفعال اليومية الكثيرة من دون أن يلحظ المرء ذلك، كما هو الحال عادة في كثير من أنماط التمييز على أساس نوع الجنس أو العنصرية الحاصلة يوميًا (*Essed*، ١٩٩١)، وبالمثل ليس جميع أفراد المجموعة المتسلطة أقوى من جميع أفراد المجموعات المهيمَن عليها دائمًا.

ولتحليل العلاقات بين الخطاب والسلطة، نجد – أوّلاً – أنّ النفاذ إلى أنماط معيّنة من الخطاب، كالسياسة، ووسائل الإعلام، أو العلوم، هو – في حدّ ذاته– مصدر السلطة، وثانيًا: كما بيّنا فيما سبق، تسيطر عقولنا على أفعالنا؛ لذا، إذا كنّا قادرين على التأثير في عقول النّاس، من خلال معرفتهم أو آرائهم، فقد نسيطر – بنحوٍ غير مباشر – على (بعض) أفعالهم، ويتم ذلك عن طريق الإقناع والتلاعب والمراوغة وغيرها.

وأخيرًا، لإغلاق دائرة الخطاب والسلطة، يجب فهم أنّ الجماعات التي تسيطر على الخطاب المؤثر جدًّا تمتلك فرصًا كبيرة للسيطرة على عقول الآخرين وأفعالهم أيضًا.

ولتبسيط هذه العلاقات المعقّدة، يمكننا فهم مسألة السّلطة الخطابية عن طريق سؤالين أساسيين لبحوث تحليل الخطاب النقدي:

١. كيف تسيطر المجموعات (الأكثر) سلطة على الخطاب العام؟
٢. كيف يمكن أن يسيطر الخطاب على عقل المجموعات (الأقل) سلطة وعلى أفعالها؟ وما الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه السيطرة، مثل عدم المساواة الاجتماعية؟ وفيما يلي سنقوم بالإجابة عن السؤالين[١]:

---

(١) نظرًا لضيق المجال لم نستطع مناقشة النقطة الثالثة، وهي: كيف تتحدى المجموعات المهيمن عليها سيطرة الجماعات القوية أو تقاومها.

السيطرة على الخطاب العام

لقد رأينا كيف أن "النفاذ إلى أو السّيطرة على" الخطاب العام والاتصالات (أي المصدر "الرّمزي") من أهم أسس بناء سلطة المجموعة أو المؤسسة أو مصادرهما، كالمعرفة والمعلومات التي تُعدّ مصادر رمزية للسلطة (*van Dijk*، ١٩٩٦)، ويمتلك معظم النّاس سيطرة فعّالة على الحديث اليومي مع أفراد الأسرة والأصدقاء فحسب، في حين لا يستطيعون السيطرة على أفعال أخرى كتوظيف وسائل الإعلام، وفي أكثر المواقف، يكون عامة النّاس أهدافًا سلبية للنّص أو الحديث، وعلى سبيل المثال عندما يتحدّث العمّال مع رؤسائهم أو الطلاب مع المدرسين، أو عند الحديث مع السلطات، وضباط الشّرطة، والقضاة، والبيروقراطيين، والرّعاية الاجتماعية، أو مفتشي الضرائب، الذين يبلغون عامّة الناس بما يجب عليهم القيام به أو ما يجب أن يؤمنوا أو لا يؤمنوا به.

ومن ناحية أخرى، يمتلك أفراد الفئات والمجموعات والمؤسسات الاجتماعية القويّة – لا سيّما قادتهم (النّخبة) – منفذًا حصريا بدرجة أو بأخرى إلى نوع واحد أو أكثر من أنواع الخطاب العام، والسيطرة عليه، فأساتذة الجامعات يسيطرون على الخطاب العلمي، والمعلمون على الخطاب التعليمي، والصحفيون على الخطاب الإعلامي، والمحامون على الخطاب القانوني، والسياسيون على خطاب السياسات والخطابات السياسية العامة الأخرى، واستنادًا إلى هذا التعريف، نجد أولئك الذين لديهم السيطرة الكبيرة على الخطاب المؤثر والمتنفّذ جدًّا (وعلى أكثر خواص الخطاب) – أيضًا – أكثر قوّة وسلطة من غيرهم، وبعبارة أخرى: نقترح هنا تعريفًا خطابيًّا (وتشخيصًا عمليا في الآن ذاته) لأحد أهم مكوّنات السّلطة الاجتماعيّة.

وتُعدّ مفاهيم النفاذ إلى الخطاب والسيطرة عليه مفاهيم عامّة جدًّا، وإحدى مهام تحليل الخطاب النقدي توضيح أنماط السّلطة هذه، وإذا تم تعريف الخطاب من حيث الأحداث التواصلية المعقّدة، يمكن تعريف المنفذ والسيطرة على سياق النّص والحديث وبناهما.

ويُعرّف السّياق بأنّه البنى العقلية لخصائص الموقف الاجتماعي المرتبط بإنتاج الخطاب أو فهمه (*Duranti* و *Goodwin*، ١٩٩٢؛ *van Dijk*، ١٩٩٨*b*)، ويتألّف السّياق من عدد من الفئات، مثل تعريف الموقف الكلي، والوضع (إعداد الزّمان والمكان)، والأفعال الرّاهنة (بما في ذلك الخطابات وميادين الخطاب)، والمشاركين في شتى الأدوار الاتّصالية والاجتماعيـــة، أو الأدوار المؤسّساتية، فضلاً عن التّمثيل العقلي لها: كالأهداف، والمعارف، والآراء والاتجاهات، والأيديولوجيات، وتتطلّب السّيطرةُ على السّياق السّيطرةَ على واحد أو أكثر من هذه الفئات، كتحديد تعريف الموقف التواصلي، واتّخاذ القرار بشأن موعد الحدث التواصلي ومكانه، أو معرفة المشاركين الذين يمكن أن يحضروا أو يجب أن يحضروا، ومعرفة أدوارهم، أو مستوى علمهم أو آرائهم، وأية أفعال اجتماعية يجب أن ينجزها الخطاب.

وتُعدّ السيطرة على محتوى النّص والحديث وبناهما مهمة في تنفيذ سلطة المجموعة أو ممارستها، ونظرًا لارتباط النّص والسّياق، وجدنا – بالفعل– أنّ (أفراد) المجموعات القويّة قد تقرّر نوع الخطاب أو أفعال الكلام المسموح بها في مناسبة معينة، فقد يطلب المعلّم أو القاضي إجابة مباشرة من الطالب أو المدّعى عليه، على التوالي، وليس قصّةً شخصية أو جدالاً (*Wodak* ١٩٨٤*a*، ١٩٨٦)، والأهم من ذلك قد ندرس كيف يسيء المتكلّمون

الأقوياء وأصحاب السلطة توظيف سلطتهم في مثل هذه الحالات، مثلما يحدث عندما يستعمل ضباط الشرطة القوة للحصول على الاعتراف من المتهم (*Linell* و *Jonsson*، ١٩٩١)، أو عندما يستبعد المحررون (الذكور) النساءَ من كتابة الأخبار الاقتصادية (*van Zoonen*، ١٩٩٤).

وبالطريقة نفسها تملك أنواع الخطاب *مخططات* تقليدية تتكوّن من عدّة *فئات*، ويمكن أن يكون النفاذ إلى بعض هذه المخططات محظورًا أو إجباريًّا، كما هو الحال عند توظيف بعض تعبيرات التحيّة في المحادثة من فئة اجتماعيّة ومرتبة وظيفية معيّنة، أو عمر ونوع جنس معيّنين (*Irvine*، ١٩٧٤).

أمّا المسألة الحيوية الأخرى للخطاب والاتّصال فهي شخصية "مَنْ" يسيطر على الموضوعات والبنى الدّلالية الكلية وعلى تغيير الموضوع، كما هو الحال عندما يقرّر المحرّرون الموضوعات الإخبارية التي ستُغطى (*Gans*، ١٩٧٩؛ *van Dijk*، ١٩٨٨*a*، ١٩٨٨*b*)، وعندما يقرّر أساتذة الجامعة الموضوعات التي ستُناقش في الفصل، أو عندما يسيطر الرّجال على الموضوعات في المحادثات مع النساء ويغيرونها (*Palmer*، ١٩٨٩؛ *Fishman*، ١٩٨٣؛ *Leet-Pellegrini*، ١٩٨٠؛ *Lindegren-Lerman*، ١٩٨٣).

وبالرّغم من أنّ معظم سيطرة الخطاب إما سياقية أو كلّيّة، يمكن السيطرة على التفصيلات الدقيقة للمعنى، والنمط أو الأسلوب، مثل تفصيلات إجابة سؤال في الفصل الدراسي أو المحكمة، أو اختيار المفردات المعجمية، أو اختيار ألفاظ غريبة في الفصول الدّراسية وقاعات المحاكم أو غرف الأخبار (*Martin Rojo*، ١٩٩٤)، وفي كثير من الحالات، قد يتم التّحكم والسيطرة في صوت المتكلمين عندما يُطلب من المتحدّث أن "يخفض صوته"

أو "يلتزم الهدوء"، أو يتم "إسكات" النّساء بطرائق مختلفة (*Houston* و*Kramarae* ١٩٩١)، وفي بعض الثقافات يتوجب على المرء أن "يتمتم" عند الحديث كنوع من الاحترام (*Albert*، ١٩٧٢)، ومن الممكن حظر بعض الكلمات والعبارات علنًا بوصفها تخريبية، في الأنظمة الدكتاتورية، وقد تُسخف التحديات الخطابية التي يقاوم من خلالها الخصوم الثقافيون الجماعات الثقافية المهيمنة (مثل الشباب البِيض الغربيين)؛ بأن تسخر منها وسائل الإعلام (*Williams*، ١٩٩٥).

وأخيرًا يمكن السيطرة على أبعاد فعل الخطاب وتفاعله عن طريق منع أفعال كلاميّة معيّنة أو فرضها، والسّماح بالكلام أو منعه، وتحديد زمن الكلام (راجع أيضًا *Diamond*، ١٩٩٦)، وباختصار من الممكن أن يسيطر المتحدّثون الأقوياء وأصحاب السّلطة كثيرًا أو قليلاً على كلّ مستويات بنى السياق، والنّص، والحديث، ويمكن أن يسيئوا توظيف سلطتهم على حساب المشاركين الآخرين، وينبغي -مع ذلك- تأكيد أنّ الحديث والنّص لا يُفعّلان -بنحو مباشر- علاقات القوة الكاملة أو يجسدانها بين المجموعات دائمًا؛ إذ إنّ السياق- دائمًا- هو الذي قد يتداخل مع هذه العلاقات، ويعزّزها، أو يحوّلها.

السّيطرة على العقل

إذا كانت السيطرة على الخطاب أوّل شكل رئيس للسلطة، فإنّ السيطرة على عقول الناس هي الطريقة الأساسية الأخرى لتكريس الهيمنة والغلبة[١]،

---

(١) لاحظ أنّ "السّيطرة على العقل" هي مجرّد عبارة لتلخيص عملية معقّدة للغاية، وقد أظهرت بحوث علم النفس الإدراكي واتصالات الجمهور- أن التأثير في العقل ليست عملية مباشرة

وضمن إطار تحليل الخطاب النقدي؛ نجد أنّ "السيطرة على العقل" تتضمن أشياء أكثر من مجرّد اكتساب معتقدات عن العالَم عن طريق الخطاب والاتّصال، ونبين – لاحقًا – الطرائق التي تشارك فيها السلطة والهيمنة في السيطرة على العقل.

أوّلاً: يميل متلقو الخطاب إلى قبول المعتقدات والمعارف والآراء (إن لم تتعارض مع معتقداتهم وتجاربهم الشخصية) عن طريق الخطاب الذي يرونه مصدرًا ذا مصداقية، وجديرًا بالثّقة، مثل خطاب العلماء والخبراء والمهنيين، أو الإعلام الموثوق به (*Nesler* وآخرون، ١٩٩٣). وثانيًا: في بعض الحالات يجبر المشاركون في الخطاب على أن يكونوا متلقين له، كما في التّعليم وحالات العمل الكثيرة، فقد تحتاج الدّروس، ومواد التعلّم، وتعليمات العمل، وغيرها من أنواع الخطاب الأخرى إلى حضور، وشرح، وتعلم، وفقًا لرغبة أصحاب المؤسسات أو المنظمات (*Giroux*، ١٩٨١)، وثالثًا: في حالات كثيرة أخرى لا توجد مناقشات علنيّة أو إعلام لتوفير أو تزويد العامّة بالمعلومات التي يمكن أن تستمد منها معتقدات أخرى (*Downing*، ١٩٨٤)، ورابعًا: قد لا يمتلك متلقو الخطاب المعرفة والمعتقدات المطلوبة لتحدّي الخطابات أو المعلومات التي يتعرضون لها (*Wodak*، ١٩٨٧).

سهلة كما قد توحي الفكرة بشأن السيطرة على العقل (*Britton* و *Graesser*، *1996*؛ *Glasser* و *Salmon*، *1995*؛ *Klapper 1960*؛ *van Dijk* و *Kintsch*، *1983*)، فقد يختلف المتلقون في تفسير النّصّ والحديث وتوظيفه، وأيضًا بوصفه وظيفة لطبقة أو فئة معيّنتين، أو نوع الجنس، أو الثقافة (*Liebes* و *Katz*، *1990*)، وبالمقابل نادرًا ما يقبل المتلقون – سلبًا– الآراء المقصودة لخطابات معيّنة، ومع ذلك ينبغي ألاّ ننسى بأنّ معظم معتقداتنا عن العالم تكتسب من الخطاب.

ونجد أنّه حينما تكون شروط "السيطرة على العقل" سياقية إلى حدٍّ كبير (كقول شيء عن المشاركين في الحدث التواصلي) تكون الشروط الأخرى خطابية، أي إنّها تكون وظيفة لبنى النّص أو الحديث وإستراتيجياتهما بالتحديد، وبعبارة أخرى: تكون معاني الخطاب وأنماطه أشدّ تأثيرًا في عقول النّاس في سياق معيّنٍ أكثر من سياقات أخرى، كما يظهر من مفهوم "الإقناع" وتقاليد ألفي عام من دراسات البلاغة.

وحالما تكون لدينا نظرة عميقة وأوّليّة لبعض بنى العقل، ومعرفة طرائق السّيطرة عليه، يكون السؤال المهم: كيف يستطيع الخطاب وبنى الخطاب أن يمارسا سيطرة على العقل؟ كما بيّنا سابقًا، ومن الممكن أن يرجع مثل هذا التأثير الخطابي إلى *السّياق* فضلاً عن *بنى النّص والحديث نفسها*.

وتستمد السّيطرة القائمة على السّياق من حقيقة أنّ النّاس لا يفهمون النّصّ والحديث ويمثّلونهما فحسب، بل أيضًا الوضع التّواصلي برمته؛ لذلك عادة ما يدرس تحليل الخطاب النقدي طرائق تأثير خصائص السّياق (مثل خصائص أصحاب اللغة من الجماعات القويّة) في السبل التي يعرِّف بها أفراد الجماعات المهيمَن عليها الموقف التواصلي ضمن "نماذج السياق المفضلة" (*Martin Rojo* و *van Dijk*، ١٩٩٧).

ويركّز تحليل الخطاب النقدي -أيضًا- على طرائق تأثير *بنى الخطاب* في التمثيلات العقلية، وعلى الصعيد العالمي للخطاب، قد تؤثر *الموضوعات* فيما يراه النّاس بأنها معلومات مهمة كثيرًا للنّص أو الحديث، ومن ثم تتواصل هذه المعلومات مع النماذج العقلية التي لديهم عن هذه الموضوعات،

وعلى سبيل المثال، يؤثر عنوان الخبر الرئيس – بقوّة – في طرائق تعريف الحدث وفقًا للأنموذج العقلي "المفضّل" للمتلقّي، كما هو الحال عندما ترتكب الأقلّيات جريمة ما، تجدها في عناوين الأخبار مكتوبة بالخط العريض (*Duin* وآخرون، ١٩٨٨؛ *van Dijk*، ١٩٩١)، وبالطريقة نفسها يمكن أن تكون الحجج مقنعة بسبب الآراء الاجتماعية "المتخفية" في مقدّمة الخبر الضمنية، وبذلك يأخذها المتلقون من دون التفكير بما تتضمنه، فمثلاً: يمكن فرض قيود على الهجرة إذا قرّرت النقاشات البرلمانية أنّ جميع اللاجئين "غير شرعيين"؛ (راجع الإسهامات في *Wodak* و*van Dijk*، ٢٠٠٠) والشيء نفسه منطبق على *المستوى المحلي*، فمن أجل فهم معنى الخطاب وترابطه المنطقي، قد يحتاج النّاس إلى نماذج تصف المعتقدات التي تبقى ضمنية (مبهمة) في الخطاب، وبذلك تكمن الميزة الأنموذجية في المعالجة البارعة في نقل المعتقدات بشكل ضمني غير مباشر، من دون التركيز عليها فعلاً، بحيث تكون فرص تحدّي هذه المعتقدات ضعيفة.

وتبين هذه الأمثلة القليلة كيف أنّ أنواع بنى الخطاب المختلفة قد تؤثر في تكوين النماذج العقلية والتمثيلات الاجتماعية وتغييرها، فإذا سيطرت المجموعات المهيمنة، لا سيّما النُخب، بصورة جليّة على الخطاب العام وبناه، فستسيطر تلك المجموعات –أيضًا– على عقول الجمهور بوجه عام، ومع ذلك فإن لهذه السيطرة حدودها، فتعقيد الاستيعاب، وتكوين المعتقدات، وتغييرها، تجعل المرء غير قادر دائمًا على التنبؤ بماهيـــة صفـــات النّصّ أو الحديث التي ستؤثر في عقول متلقين معينين.

لقد زوّدتنا هذه الملاحظات الموجزة، بصورة عامّة جدًّا لطرائق مشاركة الخطاب في الهيمنة (وسوء توظيف السلطة) وإنتاج التفاوت

الاجتماعي واستمراره، وهدف تحليل الخطاب النقدي هو دراسة هذه العلاقات بمزيد من التفصيل، وفي القسم التالي، نستعرض عدّة مجالات من بحوث تحليل الخطاب النقدي، تُدرس فيها هذه العلاقات[1].

البحث في تحليل الخطاب النّقديّ

على الرغم من أن دراسات الخطاب النقدي تتناول كلّ جوانب السّلطة والهيمنة وعدم المساواة الاجتماعية، فإنه توجد تخصّصات أكاديمية أخرى تهتم بهذه الموضوعات أيضًا، ولكنّها تتّبع أساليبها الخاصة في التّحليل التي تتداخل أحيانًا مع أساليب تحليل الخطاب النقدي؛ لذلك سوف نشير إلى بعض هذه الدراسات والبحوث.

عدم المساواة بين الجنسين

تُعدّ البحوث في دراسة نوع الجنس من البحوث الشاسعة والمهمة في الخطاب واللغة، لكنّها لم تتغلغل حتى الآن ضمن منظور تحليل الخطاب النّقديّ، وفي نواحٍ كثيرة، أصبحت الدراسات النسوية نمطية للكثير من تحاليل الخطاب، لا سيّما أن معظم هذه الدراسات تتناول - بنحوٍ واضح - عدم المساواة الاجتماعية والهيمنة بين الجنسين، وليس هذا موضع استعراض تلك الدّراسات؛ وللمزيد من المعلومات راجع مجلد ***Kendall*** و ***Tannen***؛ وأيضًا مؤلفات، كاميرون- ***Cameron*** (١٩٩٠، ١٩٩٢)؛ ***Kotthoff*** و ***Wodak***

---

(١) من أجل تحليل العمليات المعقّدة في كيفية سيطرة الخطاب على عقول الناس، نحتاج إلى توضيح التمثيلات العقلية المفصّلة والعمليات الإدراكية المدروسة في علوم الإدراك، ونظرًا لضيق هذا الفصل، سنتناول بعض المفاهيم القليلة التي تعدّ ضرورية لفهم عمليات السيطرة الخطابية على العقل فقط (لمزيد من التفصيل، راجع ***Bower*** و ***Graesser***، ***1990***؛ ***van Dijk*** و ***Kintsch***، ***1983***؛ ***van-Oostendorp*** و ***Zwaan***، ***1994***؛ ***Weaver*** وآخرين، ١٩٩٥).

(١٩٩٧)؛ *Seidel* (١٩٨٨)؛ *Thorne* وآخرين (١٩٨٣)؛ *Wodak* (١٩٩٧). وللمزيد من الاطلاع على المناقشة والموازنة مع النّهج الذي يشدّد على الاختلافات الثقافية بدلاً من اختلافات السلطة، وعدم المساواة، راجع أيضًا *Tannen* (١٩٩٤*a*)، و*Tannen* (١٩٩٤) في تحليل الفروق بين الجنسين في العمل؛ إذ درَسا كثيرًا من خواص الهيمنة الخطابية.

الخطاب الإعلامي

فتحتْ سلطة وسائل الإعلام التي لا يمكن إنكارها الباب أمام عدد من الدراسات النّقديّة في شتّى التّخصصات، مثل: علم اللسانيات، وعلم السيميوطيقا، والدّراسات التداولية، ودراسات الخطاب، وعادة ما كشفت مناهج تحليل المحتوى في دراسات الإعلام النقديّة صورًا متحيّزة، وتنميطية، وعنصريّة أو صورًا قائمة على التّمييز بين الجنسين سواء في النّصوص، أو الرّسوم التّوضيحية، أو التّصوير الفوتوغرافي.

١ . وبالمقابل ركّزت الدّراسات السّابقة في اللغة الإعلامية على البنى السّطحية التي يمكن ملاحظتها بسهولة، كاختيار الكلمات المنحازة أو المتحزّبة في وصف مجموعة الداخل "نحن" ومجموعة الخارج "هم" (أهدافنا وأهدافهم، أفعالنا وأفعالهم)، لا سيّما الخطوط الاجتماعية والسياسية في تمثيل الشيوعيين، وقد بدأت النّبرة الانتقاديّة في سلسلة من دراسات "الأخبار السيّئة" التي قامت بها مجموعة الإعلام في جامعة غلاسغو البريطانية (١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٩٣) بخصوص صفات التقارير التلفازية، كما في تغطية

القضايا المختلفة كالمنازعات الصناعيّة، والإضرابات، وحرب الفوكلاند، والتّغطية الإعلامية لمرض الإيدز.

ويُعدّ بحث ستيوارت هول (*Stuart Hall*) ورفاقه عن وسائل الإعلام ضمن إطار الدّراسات الثقافية من أشهر الدّراسات التي أُنجزت خارج نطاق دراسات الخطاب النقدية (راجع في هذا الموضوع: *Hal* وآخرين، ١٩٨٠، ولمدخل للعمل النقدي في الدراسات الثقافية؛ راجع أيضًا *Agger*، ١٩٩٢*a*؛ وأيضًا *Collins* وآخرين، ١٩٨٦؛ وبالنسبة إلى المقاربات النقدية المبكرة لتحليل الصور في وسائل الإعلام، راجع *Davis* و*Walton*، ١٩٨٣؛ أما بالنسبة إلى أخرى مقاربة لتحليل الخطاب النقدي في الدراسات الإعلامية التي تتعلق بالمقاربة النقدية للدراسات الثقافية، فراجع *Fairclough*، ١٩٩٥*b*).

وركّزت مجموعات أعمال مبكرة لروجر فاولر ورفاقه في السبعينيات (*Fowler* وآخرون، ١٩٧٩) أيضًا على دراسات لغة وسائل الإعلام. وكما هو الحال مع العديد من الدراسات الإنجليزية والأسترالية الأخرى في هذا المجال، فقد استُخدمت نظرية هاليدي في نحو اللغة الوظيفية - النظامية في دراسة "الأفعال المتعدية" في نماذج تركيب الجمل النّحوية، والهدف من تلك البحوث وصف الأحداث والأفعال عن طريق تنوع تراكيب الجمل النّحوية التي تبين وظيفة الفاعل في الجملة (كفعله، ومسؤوليته، ومنظوره)، فعند تحليل وصف "أعمال الشّغب" في وسائل الإعلام في مهرجان للأقلّيات، نجد أنّه قد لا يتم التّشديد أو تأكيد مسؤولية السّلطات لا سيّما الشرطة في أعمال العنف، وذلك بعدم التركيز عليها، كاختيار تركيب المبني للمجهول والجملة

الإسمية؛ أي، بتجاهل مسؤولية الفاعل وتركها ضمنية وغير واضحة، واستمرّت دراسة فولر النقدية لوسائل الإعلام الأخيرة على هذا النّحو، لكنّه – أيضًا – أثنى على أنموذج الدّراسات الثّقافية البريطانية التي تعرّف الأخبار ليس بوصفها انعكاسًا للواقع، بل بوصفها نتاج ثمرة شكّلتها القوى والسّلطة السّياسيّة والاقتصاديّة والثّقافية (*Fowler*، ١٩٩١)، وتتميز دراسات فولر عن غيرها في مجال وسائل الإعلام؛ لأنّه ركّز على تطوير توظيف "أدوات" اللّغة كتحليل الأفعال المتعدّية لمفعول أو أكثر في الجملة، وبنى المفردات المعجمية، والحال، وأفعال الكلام.

وبالطريقة نفسها طبّق فان دايك (*van Dijk*، ١٩٨٨*b*) نظرية لخطاب الأخبار في دراسة نقديّة للأخبار الدّولية، والعنصريّة في الصّحافة، والتّغطية الإخبارية لقضية "وضع اليد" في أمستردام (*van Dijk*، ١٩٨٨*a*).

الخطاب السياسي

نظرًا لدور الخطاب السياسي في تفعيل السلطة والهيمنة واستمرارهما، وإضفاء الشرعية عليهما، من المتوقع وجود عدد كبير من دراسات الخطاب النّقدي للنّص والحديث السياسي، وإلى الآن، تعتبر معظم دراسات اللغويين ومحلّلي الخطاب تلك غير معروفة؛ لأنّ تحليل الخطاب ما زال غير معروف تقريبًا وسط العلوم السياسية وغيرها من التّخصصات الاجتماعية، بالرّغم من تأثير بعض المناهج المسماة بـــ"ما بعد الحداثة" على الخطاب فيها (*Derian* و*Shapiro*، ١٩٨٩؛ *Miller* و*Fox*، ١٩٩٥)، ويتداخل عدد من دراسات

التواصل السياسي والخطابة مع المقاربة التحليلية للخطاب أيضًا (*Nimmo* و*Sanders*، ١٩٨١)، وما تزال المقاربة الرّاهنة للأطر *frames* (البنى الفكريّة أو مجموعات المعتقدات التي تنظم الفكر السياسي، والسياسات، والخطاب)؛ قريبة إلى تحليل النّص والحديث السياسي (*Gamson*، ١٩٩٢).

نال الخطاب السياسي في الدراسات اللغوية، والتداولية، ودراسات الخطاب – اهتمامًا كبيرًا يتعدّى التيار الرئيس النّظري، وتُعدّ الدراسات الرائدة لبول شيلتون *Paul Chilton* مثالاً جيّدًا في هذا المجال (راجع دراساته عن اللغة في نقاش الأسلحة النووية (*Chilton*، ١٩٨٥)، فضلاً عن دراساته الأخيرة عن النيوسبيك *newspeak* (*Chilton*، ١٩٨٨) والاستعارة (*Chilton*، ١٩٩٦؛ *Chilton* و*Lakoff*، ١٩٩٥).

وبالرّغم من أنّ دراسات الخطاب السياسي في اللغة الإنجليزية معروفة ورائجة دوليا (نظرًا لهيمنة اللغة الإنجليزية)؛ فإن هناك كثيرًا من الدّراسات قبل ذلك، أكثر منهجية ووضوحًا في اللغة الألمانية والإسبانيـــة والفرنسية، ولا يسمح المجال هنا إلاّ بتسمية عدد قليل لأهم تلك الدراسات.

فلدى ألمانيا تراث قديم في تحليل الخطاب السياسي، سواء في شقها الغربي (مثل: دراسات زيمرمان عن سياسيي بون، *Zimmermann*، ١٩٦٩)، أم شقها الشرقي (مثل نظرية كلاوس السيميائية – المادّية، *Klaus*، ١٩٧١) (راجع أيضًا مقدمة *Bachem*، ١٩٧٩)، وقد شهد ذلك التراث في ألمانيا دراسة لغة الحرب والسلام (*Pasierbsky*، ١٩٨٣) وأفعال الكلام في الخطاب السياسي (*Holly*، ١٩٩٠)، وهناك – أيضًا– تراث قوي في دراسة اللغة

الفاشية والخطاب الفاشي (مثل المعجم، والدّعاية والإعلام، واللغة السياسية؛ *Ehlich*، ١٩٨٩)، وبالنسبة إلى فرنسا، تحظى دراسة اللغة السياسية باهتمام كبير في علم اللسانيات وتحليل الخطاب، لعدم وجود حاجز واضح بين النّظرية اللغوية (الشكلية غالبًا) وتحليل النّص، وغالبًا ما تعتمد دراسات الخطاب على كمٍّ كبير من البيانات؛ إذ إن هناك اتّجاهًا قويًّا نحو تحليل المحتوى الشكلي، والكمّي، والآلي لمجموعات البيانات الكبيرة، التي تتوحّد – عادةً– مع التّحليل الأيديولوجي النّقدي (*Pecheux*،١٩٦٩، ١٩٨٢؛ *Guespin*، ١٩٧٦)، ويتضمّن التركيز على التّحليل الآلي – عادةً – التّركيز على تحليل المفردات المعجمية؛ لأنها سهلة العد.

وتُعدّ دراسات الخطاب السياسي النقدي في إسبانيا وأميركا اللاتينية مثمرة جدًّا، والدراسات السيميائية النقدية (المضادة للاستعمار) التي أجراها ودورفمان وماتليرت في شيلي عن "دونالد داك" شخصية أفلام الرسوم المتحركة في بداية السبعينيات مشهورة (*Mattelart*، *Dorfman*، ١٩٧٢)، أمّا في الأرجنتين، فقد اتّبع لافاندرا وآخرون (*Lavandera et al.*، ١٩٨٦، ١٩٨٧) نهجًا اجتماعيًّا لغويًّا مؤثّرًا لدراسة الخطاب السياسي، مثل تصنيف الخطاب السّلطوي، ودرس فريق لافاندرا الخطاب السياسي بأسلوب منظّم وواضح ضمن إطار تحليل الخطاب النّقدي، لا سيّما من باردو (راجع عملها في الخطاب القانوني؛ *Pardo*، ١٩٩٦)، وفي المكسيك، أجرى سيرى (*Sierra*، ١٩٩٢) تحليل خطاب إثنوغرافي تفصيلي للسّلطة المحلية وصنع القرار.

ومن بين عدد من الدّراسات المهمة الأخرى في أميركا اللاتينية، ينبغي أن نذكر دراسة تيريزا كاربو عن الخطاب البرلماني في المكسيك التي ركّزت – بصفة خاصّة– على طريقة كلام المندوبين الأميركيين الأصليين (*Carbó*، ١٩٩٥)، وأرفقتها بدراسة أخرى باللغة الإنجليزية عن المقاطعات التي حدثت أثناء تلك المداولات (*Carbó*، ١٩٩٢).

المركزية الإثنية، ومعاداة السامية، والقومية، والعنصرية

لقد نشأت دراسة دور الخطاب في تفعيل عدم المساواة العِرقية و"العنصرية" واستمرارها تدريجيًّا بشكل بطيء في تحليل الخطاب النقدي، وعادة ما ركّزت مثل تلك الدراسات على التمثيلات العِرقية والعنصرية في الأدب، ووسائل الإعلام، والأفلام (*Dines* و*Humez*، ١٩٩٥؛ *UNESCO*، ١٩٧٧؛ *Wilson* و*Gutierrez*، ١٩٨٥؛ *Hartmann* و*Husband*، ١٩٧٤؛ *van Dijk*، ١٩٩١)، واستمرت تلك التمثيلات السلبية للآخرين في خطابات الرحّالة الأوروبيين والمستكشفين، والتجّار، والجنود، والفلاسفة، والمؤرخين، وغيرها من أنماط خطاب النُّخب الأخرى زمنًا طويلاً (*Barker*، ١٩٧٨؛ *Lauren*، ١٩٨٨)، واتّسمت تلك الخطابات بالتأرجح بين التّركيز على أنّ الأقليات شيء غريب ومثير، وأنّهم – في الوقت نفسه – أقل شأنًا منّا؛ إذ إنّ مثل هذا التعالي يؤكّد انتقاص فكر الآخرين، وأخلاقهم، ومن ثم، أثرت مثل هذه الخطابات – أيضًا – في الرّأي العام والتمثيلات الاجتماعية المشتركة عن الأقليات على نطاق واسع، ويفسّر استمرار هذا التراث الاجتماعيّ الثقافي من الصور السلبية

عن الآخرين -بنحوٍ جزئي أيضًا- استمرار إنتاج تمثيلات مهيمنة في الخطاب المعاصر، والإعلام، ودور العرض (*Shohat* و *Stam*، ١٩٩٤).

تجاوزت دراسات تحليل الخطاب مؤخرًا التّحليل التقليدي لمحتوى "صور" الآخرين (أي مجموعة الخارج) لتتعمق في الخواص اللغوية، والسيميائية، وغيرها من الخواص الخطابية للنّص والحديث مع الأقليات وعنها، وكذلك المهاجرون، والشعوب الأخرى (لاستعراض مفصّل، راجع *Wodak* و *Reisigl*)، فضلاً عن وسائل الإعلام، والإعلانات، والأفلام، والكتب التعليمية، التي كانت أكثر الأنواع خضوعًا للدراسة - وما تزال - تركّز الدّراسة الجديدة أيضًا على الخطاب السياسي، والخطاب العلمي، والأحاديث اليومية، ولقاءات الخدمة، والبرامج الحوارية، وغيرها من الأنواع.

تكشف كثير من الدراسات التي تناولت عدم المساواة العِرقية والعنصرية وجود تشابه ملحوظ بين الصور النمطيّة والتّحيّز، وغيرها من أنماط الانتقاص اللفظي عن طريق أنماط الخطاب، ووسائل الإعلام، والحواجز الوطنية، وأفضل مثال على ذلك برنامج البحث الواسع الذي أجريناه في جامعة أمستردام أوائل الثمانينيات لدراسة طرائق تمثيل السورينام، والأتراك، والمغاربة، والعلاقات العِرقية عمومًا، الممثّلة في المحادثة، والأحاديث اليوميّة، والتّقارير الإخبارية، والكتب الدراسية، والمداولات البرلمانية، وخطاب الشركات، والنّصّ والحديث العلمي (*van Dijk*، ١٩٨٤، ١٩٨٧*a*، ١٩٨٧*b*، ١٩٩١، ١٩٩٣)، وتناولت تلك الدراسة - فضلاً عن الموضوعات النمطية للاختلاف والانحراف، والتهديد - موضوعات أخرى كبنى القصة، والخصائص الحواريّة (كالتّردد والتّصحيح

عند ذكر الآخرين)، والحركات الدّلالية والعلاماتية كالتّنصل والإنكار ("ليس لدينا شيء ضد السّود، ولكن..."، وغيرها)، ومفردات وصف الآخرين (مجموعة الخارج)، وغيرها من خصائص الخطاب الأخرى، وكان هدف تلك الدراسات إظهار كيف يعبّر الخطاب عن استمرار التّمثيلات الاجتماعية الكامنة للآخرين في السّياق الاجتماعي والسياسي ويحافظ عليها.

وطبّق الباحث تر وال (*Ter Wal*، ١٩٩٧) هذا الإطار في دراسة مفصّلة لطرائق الخطابين السياسي والإعلامي الإيطاليين التي تغيّرت تدريجيًّا من الالتزام بمكافحة العنصريّة والتّمثيل الجيد لـــ"الجاليات الإضافية" (غير الأوروبية) إلى التّصوير النمطي السّلبي للمهاجرين بالتركيز على الجريمة، والانحراف، والتّهديد.

وتتمثل النقطة الرئيسة لدراستنا بأنّ العنصرية - بما في ذلك معاداة السامية، وكره الأجانب، وأنماط الاستياء الأخرى التي تظهر في تعريف الآخرين "عنصريًّا" أو "عِرقيًّا" - هي نظام معقّد لعدم المساواة الاجتماعية والسياسية يُعاد إنتاجها كذلك بواسطة الخطاب العام، لا سيّما خطابات النّخبة (راجع دراسات أخرى لـــ*Wodak* و*Reisigl*).

وبدلاً من الخوض في التفصيلات المعقّدة للعلاقات النّظرية بين الخطاب والعنصرية، نشير إلى كتاب يمكن عدّه أنموذجًا لخطاب النّخبة المحافِظة عن "العِرق" اليوم يحمل عنوان "نهاية العنصريّة" من تأليف دينيش دسوزا (*Dinesh D'Souza*، ١٩٩٥)، يجسّد دينيش دسوزا - في كتابه- كثيرًا من الأيديولوجيات المهيمِنة في الولايات المتحدة الأميركية، لا سيّما لدى

المحافظين، واستهدف مجموعة واحدة من الأقليات وتحديدًا من الأميركيين الأفارقة، ولا يسعنا هنا تقديم تحليل مفصل لكتاب من ٧٠٠ صفحة (راجع *van Dijk*، ١٩٩٨*a*)، ولكن يمكننا تلخيص كيف يبين التحليل النقدي لكتاب "نهاية العنصرية" نوع البنى الخطابية، والإستراتيجيات، والتقنيات المعتمدة في ممارسة السلطة للمجموعة المهيمنة (كالبيض، والذكور، والغرب)، وكيف يتم التلاعب بفهم القرّاء من أجل تأكيد التمثيلات الاجتماعية التي تنسجم مع أيديولوجية المحافظين المتعالية، وتتمثل الإستراتيجية العامّة (الشّاملة) لكتاب "نهاية العنصرية" في الجمع بين تفعيل صورة إيجابية لجماعة الداخل، في مقابل التمثيل السلبي لجماعة الخارج، على جميع مستويات النّصّ.

وتميّز أسلوب كتاب سوزا بأساليب بلاغية، من قبيل المبالغة والاستعارة، كما في المبالغة في تمثيل المشكلات الاجتماعية باستخدام مفردات المرض ("أعراض المرض" "الفيروسات")، والتّركيز على التناقض بين **المتحضّرين والبرابرة**، وعلى المستوى الدلالي والمعجمي يُقرن "الآخرون" عادةً بدلالات ومفردات "الانحراف" و"عدم الشرعية" والتهديد، كأعمال العنف والمشادّة وما إلى ذلك، وتجمع التأكيدات الحجاجية المنتقصة من ثقافة السود إنكار أوجه القصور لدى مجموعة البيض (العنصرية)، والتلطيف اللفظي البلاغي لجرائمها (كالاستعمار والعبودية)، والقلب الدلالي للوم (أي لوم الضحية)؛ لذلك يمثّل الصراع الاجتماعي ويعزّز إدراكيًا عن طريق الاستقطاب، ويتم الإبقاء عليه أو استمراره خطابيًا بانتقاص الآخرين (مجموعة الخارج) وتشويه سمعتهم، واستبعادهم من مجتمعـ"نا" المتحضّر.

من هيمنة المجموعة إلى السلطة المهنيّة والمؤسّساتية

لقد استعرضنا في هذا الفصل الدّراسات النقديّة حول دور الخطاب في إعادة إنتاج عدم المساواة في المجتمع، ومثّلت تلك الدّراسات – على نحوٍ مميّز– منظور تحليل الخطاب النقديّ بشأن سوء توظيف مجموعات اجتماعية معيّنة وهيمنتها[1]، وتقوم كثير من الدراسات الأخرى، سواء أكانت ضمن تحليل الخطاب النقدي أم لا، بدراسة شتّى ميادين الخطاب المؤسساتية والمهنية، مثل النّص والحديث في قاعة المحكمة (راجع *Shuy*؛ *Danet*، ١٩٨٤؛ *O'Barr* وآخرين، ١٩٧٨؛ *Bradac* وآخرين، ١٩٨١؛ *Ng* و*Bradac*، ١٩٩٣؛ *Lakoff*، ١٩٩٠؛ *Wodak*، ١٩٨٤a؛ *Pardo*، ١٩٩٦؛ *Shuy*، ١٩٩٢)، والخطاب البيروقراطي (*Burton* و*Carlen*، ١٩٧٩؛ *Radtke* ١٩٨١)، والخطاب الطبّي (راجع *Ainsworth-Vaughn*؛ *Davis*، ١٩٨٨؛ *Fisher*، ١٩٩٥؛ *Fisher* و*Todd*، ١٩٨٦؛ *Mishler*، ١٩٨٤؛ *West*، ١٩٨٤؛ *Wodak*، ١٩٩٦)، والخطاب التربوي والعلمي (*Aronowitz* ١٩٨٨؛ *Apple* ١٩٧٩؛ *Bourdieu* ١٩٨٤، ١٩٨٩؛ *Bernstein*، ١٩٧٥، ١٩٩٠؛ *Bourdie* وآخرون، ١٩٩٤؛ *Giroux*، ١٩٨١؛ *Willis*، ١٩٧٧؛ *Atkinson* وآخرون،

---

(١) نلحظ أنّ الصّورة – هنا– عامّة جدًّا؛ إذ إنّ العلاقات بين السلطة الاجتماعية للجماعات والمؤسّسات، من جهة، والخطاب من جهة أخرى، وكذلك بين الخطاب والإدراك، والإدراك والمجتمع؛ معقّدة جدًّا، فهناك تناقضات كثيرة في هذا الصّدد؛ إذ لا توجد – دائمًا– صورة واضحة لمجموعة مهيمنة واحدة (أو فئة أو مؤسّسة) تضطهد مجموعة أخرى أو تقمعها، وتسيطر على كل الخطاب العام، وهكذا يسيطر هذا الخطاب بدوره مباشرة على عقل الجماعة المهيمَن عليها، وهناك عدد من أنواع التواطؤ وإجماع الرّأي، والشرعية، وحتى "الإنتاج المشترك" لأنماط عدم المساواة في المجتمع، ومن الممكن أن ينشق أفراد المجموعات المهيمنة عن مجمـــوعاتهم ويضمـــوا أصواتهم إلى الجماعات المهيمَن عليها، والعكس صحيح، ويمكن – أيضًا – أن تعتمد المجموعات المهيمنة على خطابات الخصوم، سواء أكان ذلك خطوة إستراتيجية ليكونوا على الحياد، أم – ببساطة – لأنّ السلطة والأيديولوجيات المهيمنة قد تتغير كما يظهر واضحًا في خطاب البيئة وأيديولوجيتها.

١٩٩٥؛ *Coulthard*، ١٩٩٤؛ *Duszak*، ١٩٩٧؛ *Fisher* و *Todd*، ١٩٨٦؛ *Mercer*، ١٩٩٥؛ *Wodak*، ١٩٩٦؛ *Bergvall* و *Remlinger*، ١٩٩٦؛ *Ferree* و *Hall*، ١٩٩٦؛ *Jaworski*، ١٩٨٣؛ *Leimdorfer* ١٩٩٢؛ *Osler*، ١٩٩٤؛ *Said*، ١٩٧٩؛ *Smith*، ١٩٩١؛ *van Dijk*، ١٩٨٧، ١٩٩٣)، وخطاب الشركات والتجارة والأعمال (راجع *Mumby*، ١٩٨٨؛*Boden*، ١٩٩٤؛ *Drew* و *Heritage*، ١٩٩٢؛ *Ehlich*، ١٩٩٥؛ *Mumby*، ١٩٩٣؛ *Mumby* و *Clair*، ١٩٩٧)، وغيرها من أنواع الخطاب الأخرى الكثيرة.

ونجد أنّه في جميع هذه الحالات ترتبط السّلطة والهيمنة مع مجالات اجتماعيّة محدّدة (كالسّياسة والإعلام والقانون والتعليم والعلوم، وغيرها)، ومع نُخبها المهنية ومؤسّساتها، والقواعد والنّظم التي تمثّل خلفيّة إعادة الإنتاج اليومي لخطاب السلطة في هذه المجالات والمؤسسات، إنّ ضحايا هذه السلطة أو أغراضها يكونون – عادةً – هم الجمهور أو المواطنين بنحو عام، فـ"الجماهير" والزبائن، والطّلاب، والخاضعون وغيرهم من الجماعات التي تعتمد على سلطة المؤسّسات والمنظمات.

ملاحظات ختاميّة

لاحظنا – في هذا الفصل – أنّ تحليلات الخطاب النقدية تتناول العلاقة بين الخطاب والسلطة، وبيّنّا الإطار النظري المعقّد المطلوب لتحليل الخطاب والسّلطة، وقدّمنا لمحة عن الطرائق المتعدّدة التي يتم فيها إنتاج السلطة والهيمنة واستمرارها عن طريق النّصّ والحديث.

ومع ذلك، ما تزال هناك عدّة ثغرات منهجيّة ونظريّة قائمة، وهي:

أوّلاً: نادرًا ما يكون التداخل الإدراكي بين بنى الخطاب والسّياق الاجتماعي المحلّي والعالمي واضحًا؛ إذ يظهر -عادةً- وفقًا لمفاهيم المعرفة والأيديولوجية (*Dijk van*، ١٩٩٨)، وبالرّغم من وجود عدد كبير من الدّراسات التجريبية عن الخطاب والسلطة - ما تزال تفصيلات النّظرية متعدّدة التّخصصات لتحليل الخطاب النقدي التي ينبغي أن تربط الخطاب والفعل مع الإدراك والمجتمع غير منجزة بعد.

ثانيًا: ما تزال هناك فجوة بين الدّراسات ذات التوجّه اللغويّ للنّص والحديث وبين الدّراسات الاجتماعية المختلفة في المجتمع؛ إذ إنّ دراسات علم اللغة غالبًا ما تتجاهل مفاهيم علم الاجتماع والعلوم السياسية ونظرياتها بشأن سوء توظيف السلطة وعدم المساواة في المجتمع، في حين نادرًا ما تنخرط الدّراسات الاجتماعية في تحليل خطابي مفصل؛ لذا يُعدّ إدماج شتى الاتّجاهات اللغويّة والاجتماعية مهمًّا جدًّا للوصول إلى نمط يرضي تحليل الخطاب النقدي متعدّد التّخصصات.